Salam
For Democracy and Human Rights

مملكة الإضطهاد

استهداف علماء الدين الشيعة في البحرين

2011 – 2017م

تصميم:

منشور من قبل

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

info@salam-dhr.org

UPRInfo

salam_dhr

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

هي منظمة غير ربحية وغير حكومية، مقرها في لندن، بريطانيا،

تسعى إلى الحفاظ على القيم العالمية للكرامة من خلال

حماية واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كانون الثاني /يناير 2018

الفهرس

7 الملخص التنفيذي

13 المقدمة

17 أولاً
التاريخ القيادي والسياسي لعلماء الدين الشيعة في البحرين

21 ثانياً
الإطار الحقوقي الدولي

23 ثالثاً
الإطار القانوني والسياسي المحلي

26 رابعاً
وقائع الانتهاكات
- أولاً: الاستدعاءات
- ثانيًا: الاعتقال
- ثالثًا: الأحكام التعسفية
- نماذج من الحالات التي تم رصدها
- رابعاً: حظر الخطاب الديني
- خامساً: إسقاط الجنسية

31 نماذج من الحالات التي تم رصدها

53 التوصيات
وقائع الانتهاكات
- التوصيات لحكومة البحرين
- التوصيات القانونية
- التوصيات الخاصة بالمجتمع الدولي

57 ملحق

الملخص التنفيذي

رصدت وحدة الحريات الدينية في منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان في تقرير خاص أكثر من (313) انتهاكًا موجهًا لعلماء الدين الشيعة في البحرين وذلك في الفترة ما بين عام (2011-2017) وقد شملت هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي وإصدار أحكام الإعدام واسقاط الجنسية والترحيل القسري إضافة إلى تعرض العديد منهم للإهانة والحط من الكرامة والتعذيب الجسدي.

ويكشف هذا التقرير أن السلطات الأمنية في البحرين قامت باستدعاء (156) من علماء الدين الشيعة على خلفية خطاباتهم أو توجهاتهم العقائدية أو آراءهم السياسية، كما بيّن التقرير قيام السلطات الأمنية باعتقال (89) عالم دين اعتقالاً تعسفيًا، وقد تنوعت الطرق بين الاعتقال عبر المنافذ البرية أو المنافذ الجوية أو عبر مذكرات استدعاء أو في نقاط التفتيش أو من خلال مداهمة منازلهم، **وأما في مجال الأحكام القضائية فقد تم الحكم على أكثر من (50) عالم دين في قضايا مختلفة بأحكام قضائية قاسية ومجحفة وصلت إلى حد الإعدام والحكم بالسجن المؤبد وإسقاط الجنسية وغرامات مالية مغالية جداً.**

كما استمرت السلطات في الانتهاكات بحق علماء الدين (راجع جدول 1) إذ قامت السلطات بإصدار حكمي الإعدام وإسقاط الجنسية معاً لثلاثة أشخاص وإسقاط جنسية (19) من علماء الدين دون حصولهم على ضمانات قضائية عادلة ومخالفةً بذلك المعاهدات والمواثيق الدولية، كما رصد التقرير قيام السلطات بالتدخل غير المبرر في إيقاف (5) من خطباء المنبر الديني للشيعة وإبلاغهم بتوقيفهم عن الخطابة الدينية أو ممارسة أي دور وعظي في المساجد التي يؤدون الفرائض الدينية بها.

وخلص التقرير إلى أن هذه الأرقام تعني أن هناك اصرار من قبل السلطات البحرينية على الاستمرار في انتهاك حرية الدين والمعتقد لدى الشيعة في البلاد، وعلى رأسهم علماء الدين، حيث بلغ مجموع الانتهاكات التي قامت بها السلطة منذ عام (2011) إلى عام (2017) بحقهم عدد (313) انتهاك، ورأى التقرير أن تصاعد وتيرة الاستهداف الموجّه لعلماء الدين الشيعة يؤكد على انعدام السعي الجدي في توفير حرية الدين والمعتقد داخل البلاد، وأن السلطات لا توجد لديها مبادرات جادة للإصلاح الحقوقي عامة ومعالجة ملف حرية الدين والمعتقد خاصة.

جدول 1 الاستهداف ونوعية الحكم

التصنيف	العدد
الإعدام وإسقاط للجنسية معاً	3
الحكم بالسجن المؤبد وإسقاط للجنسية معاً	4
اسقاط الجنسية والترحيل القسري	2
إسقاط الجنسية	19
الحكم بالسجن المؤبد	8
الحكم بالسجن 15 سنة	5
الحكم بالسجن 10 سنوات	4
الحكم بالسجن 5 سنوات	4
الحكم بالسجن 3-4 سنوات	3
الحكم بالسجن لسنتين	2
الحكم بالسجن لسنة	11
منع من الخطابة	5
استدعاء	156
بعض الحالات متداخلة مثل الحكم بالسجن المؤبد واسقاط الجنسية أو الاستدعاء ثم الحكم بالسجن	

وطالب التقرير الجهات الدولية بممارسة الضغط على حكومة البحرين لوقف الاستهداف الموجه لعلماء الدين الشيعة والتوقف عن انتهاج سياسات التمييز ضد الشيعة البحرينيين، كما ودعا التقرير هذه الجهات إلى إعلان أن البحرين تنتهك بنود الاتفاقيات الموقعة من قبلها والتي تنص على ضرورة وقف كل أعمال التعذيب والاهانة والاعتقال التعسفي بحق المعارضين السياسيين أو على خلفية تهم تخص الحرية الدينية أو الحريات العامة وإبداء الرأي.

كما دعا التقرير في توصياته حكومة البحرين إلى الاستجابة الفورية لطلبات زيارة المفوضين الدوليين الخاصين والذين لا تزال السلطات الأمنية ترفض زياراتهم للبحرين، كما طالب الحكومة بإسقاط التهم المتصلة بالحريات السياسية الموجهة لعلماء الدين وبإطلاق سراح علماء الدين المعتقلين والمحكومين على خلفية قضايا سياسية وفق مواد قانون العقوبات الجنائي أو مواد قانون مكافحة الإرهاب.

الجدير بالإشارة هنا إلى أن سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان قد أصدرت عدة تقارير سابقة في مجال التمييز الطائفي والاستهداف الذي تقوم بها السلطات الأمنية والسياسية في البحرين ضد الطائفة الشيعية وطالبت المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري لوقف تلك الانتهاكات ووضع حد نهائي للتمييز الذي يتم ممارسته ضد الشيعة في البحرين.

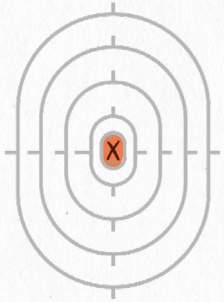

المقدمة

يشكل الشيعة في البحرين أغلبية عددية تتراوح ما بين (65% إلى 70%) من المواطنين، في ظل غياب أية أرقام رسمية يمكن الاستناد إليها في معرفة النسبة الواقعية للشيعة في البحرين، ويبدو أن السلطات في البحرين تتعمد إخفاء هذه النسبة من أجل التشكيك فيها، ومن أجل التستر على مشروع التغيير الديمغرافي الذي كشف عنه تقرير البندر[1] في العام 2006، إذ كشف التقرير المشار إليه، أن لدى السلطات السياسية في البحرين مشروعًا يتضمن إحداث تغير ديمغرافي في التركيبة السكانية لجزيرة البحرين وتحويل الأقلية السُنيّة فيها لأكثرية عددية، وذلك عبر مشروع التجنيس السياسي الذي أثار ولا يزال يثير الكثير من الشكوك حول غاية عملية التجنيس القائمة في البحرين[2].

1. تقرير البندر هو عبارة عن تقرير سري سربه المستشار السابق في الديون الملكي صلاح البندر وقد أحدث التقرير هزة سياسية في الأوساط البحرينية عندما تم تسريبه في العام 2006 ويشير التقرير إلى وجود خلية سرية يترأسها احمد عطية الله تستهدف إضعاف الطائفة الشيعية سياسيا واقتصاديا وتقوية الطائفة السنية ضمن رؤية شمالة لتغير ديمغرافي للتركيبة السكانية والسياسية في البحرين.

2. اثير موضوع التجنيس السياسي في دورة مجلس النواب الأولى سنة 2002 وخلص التقرير النيابي إلى أن أغلب من تم تجنيسهم وقتها والبالغ حوالي 7 آلاف حالة قد تم من خلال الديوان الملكي استنادا إلى قانون الجنسية التي تتيح للملك وهب الجنسية لمن يراه أهلا لذلك. وتقدر الأرقام الأخرى أن عدد المجنسين خلال العشر السنوات الماضية يقترب من 90 ألف حالة.

ومنذ عقود طويلة كان الشيعة في البحرين يتعرضون لأنواع متعددة من التميز بحقهم[3] ولا تزال هذه الممارسات التمييزية جارية بحق الكثيرين منهم، فإلى جانب التمييز الذي ساد العلاقة بين عموم شيعة البحرين وعائلة آل خليفة، فقد برزت مجالات جديدة في شأن الاضطهاد الديني للطائفة الشيعية في البحرين من بينها مجال التوظيف والمناصب الإدارية العليا في الدولة، ويعتبر استهداف فئة علماء الدين الشيعة واحدة من ضمن تلك المجالات الجديدة التي ظهرت في العقد الأخير، وكانت منظمات حقوقية قد أدانت هذه الممارسة المقصودة اتجاه علماء الدين الشيعة في البحرين باعتبارها تشكل انتهاكًا واضحًا لبنود العهدين الدوليين لحقوق الإنسان المختصة بالحريات الدينية وحرية التعبّد.

من جانبها تدّعي السلطات الأمنية والسياسية في البحرين أنها بعيدة عن سياسة الاستهداف المشار إليها، وأن فئة علماء الدين الشيعة يخضعون كغيرهم للقانون المعمول به في البلاد، ولا تعطي السلطات الأمنية تفسيرات مقنعة لاعتقال واستدعاء حالات كثيرة من علماء الدين على خلفية تصريحاتهم السياسية أو مشاركتهم السياسية، في ظل انتهاج السلطات الأمنية سياسة التراخي وغضّ الطرف عن ممارسات التحريض على الكراهية والازدراء بالشيعة والتي يصدر كثير منها من على منابر تخضع أساسًا لتوجيهات وزارة العدل والشئون الإسلامية.

3. انظر في هذا الصدد تقرير المعتمد البريطاني في البحرين سنة 1923» الميجر ديلي» الذي رصد فيها الانتهاكات والممارسات التمييزية التي كانت تطبق على الشيعة فترة حكم عيسى بن علي (1867-1923) وقد أكدت التقارير البريطانية السابقة واللاحقة على وجود سياسات اضطهادية تمارس ضد الشيعة في البحرين بالرغم من كونها السكان الأصليين في البحرين.

وقد قامت وحدة الحريات الدينية في سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان برصد حالات الاستهداف الموجه لعلماء الدين الشيعة ورصد الانتهاكات التي مورست بحقهم من قبل السلطات الأمنية مبنية جلّها في التقرير، وتوصّل إلى أن هذا الاستهداف يتم ممارسته بشكل مقصود ومنهجي، وأنه يحمل أغراضًا سياسية بجانب الأغراض المتصلة بسياسة التمييز ضد الشيعة عمومًا، وترجع زيادة وتيرة الاستهداف الموجّه لعلماء الدين الشيعة، إلى التدهور العام للظروف العامة لحقوق الإنسان خلال الأعوام الماضية في البحرين، الأمر الذي أدّى إلى زيادة التدهور في مجال الحريات الدينية للغالبية الشيعية في البلد.

وفيما يخص أساليب الاستهداف تم رصد خمسة أنماط متكررة من الاستهدافات هي: الاستدعاء، الاعتقال التعسفي، اسقاط الجنسية، الأحكام القاسية، التوقيف عن الخطابة، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود سياسية استهداف لعلماء الدين الشيعة في البحرين، وأن أغلبية علماء الدين الشيعة في البحرين في مرمى استهدافٍ طائفيٍ واضح وصريح تشنه السلطات البحرينية عبر أجهزتها الأمنية المتعددة.

علماء الدين الشيعة في البحرين

أولاً: التاريخ القيادي والسياسي لعلماء الدين الشيعة في البحرين

عرف عن البحرين قديماً كثرة علماء الدين الشيعة فيها وتوليهم مسؤوليات اجتماعية وسياسية عديدة، وتشير بعض الدراسات إلى أن هؤلاء ومنذ القرن العاشر الهجري شغلوا مناصب عليا في إدارة الشؤون الداخلية للجزيرة تحت عنوانين مختلفة منها منصب شيخ الإسلام ومنصب قاضي القضاة حيث كانوا يشرفون بحكم منصبهم الإداري على كثير من المهام المتعلقة بإدارة الشؤون الداخلية للجزيرة، وقد أصبح هذا النمط من الإدارة عرفاً متبعاً لدى علماء الشيعة اللاحقين، الأمر الذي جعل من ممارساتهم الاجتماعية بمثابة حكم ذاتي محلي.

الاضطهاد المعاصر

حتى فترة متأخرة من تاريخ البحرين وبالتحديد في نهاية القرن الثامن عشر كان كبار علماء الدين الشيعة يمارسون أدوارهم السياسية من دون أية معارضة وكانت توكل إليهم الكثير من القضايا السياسية الداخلية والقضايا المتعلقة بالأمور السيادية، لذا ما إن عملت بريطانيا على توطيد الحكم المركزي في البحرين في عام 1867 حتى حاصرت نفوذهم وشلت حركاتهم وتلاشت كثير من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية، بل حتى الاقتصادية، وذلك في منتصف القرن

التاسع عشر تقريباً، وعندما جاءت سنة 1882 لم يكن في البحرين سوى قلة من الفقهاء المجتهدين من علماء الشيعة.

سياسة الاضطهاد الموجهة لعلماء الدين الشيعة استمرت كسياسة ثابتة حتى بداية القرن العشرين، لكنها من بعد هذا التاريخ وتحديداً بعد قتل الشيخ عبدالله العرب في عام 1923 تحولت هذه السياسة إلى سياسة ممنهجة تتبعها الحكومة، وتشير الروايات المتداولة إلى أن الشيخ عبدالله العرب كان نشطاً سياسياً في تلك الفترة وكان يدعو الناس أصحاب المظالم إلى التقدم بالشكاوي ومقاومة الاضطهاد المفروض عليهم وذلك خلال فترة إدخال الإصلاحات الإدارية في البحرين سنة 1923 إلا أن الشيخ العرب تعرض للاغتيال مع زميله الشيخ حسين رمضان في قرية بني جمرة على يد عصابات تتبع الفئة المعارضة للإصلاحات والتي كانت موالية للحاكم وقتها الشيخ عيسى بن علي آل خليفة.

وعبر الرجوع للأرشيف البريطاني نجد أن السلطات المحلية والإدارة البريطانية قامت بنفي الشيخ خلف العصفور في عام 1927 على خلفية نشاطه في معارضة بعض خطوات الحكومة فيما يعرف بأموال القاصرين والحد من نفوذ الأحكام الدينية الشرعية واستبدالها بقوانين مدنية.[4]

وبالمثل فقد هدّد المستشار البريطاني بلجريف والذي كان مقيماً في البحرين في عام 1936 قاضي المحكمة الجعفرية الشيخ باقر العصفور من استمراره في مصاحبة زميله القاضي الشيخ عبدالله بن محمد صالح والتجوّل معه وعدم الاختلاط معه وإلا فإنه سوف يتعرض للعقوبة في حال استمر بالتردد عليه لأن زميله القاضي يثير حمية الناس لمناهضة سياسة بلجريف[5].

4. ملف (22/5) الشيخ خلف العصفور 112-2-IOR-R-15

5. ملف مكتب العامية رقم (ج/6) مراسلات متنوعة مع القضاة ((15-R-IOR--2 1941

وفي خمسينات القرن المنصرم تعرّض السيد علي كمال الدين أحد كبار علماء الدين الشيعة وعضو هيئة الاتحاد الوطني المعارض للحكم للمحاكمة الظالمة وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا وتم نفيه من البحرين مع عدد من زملاءه في الهيئة نظراً لدورهم في قيادة الحراك السياسي المناهض للطائفية والحكم المنفرد في البحرين في الفترة من (1954-1956).

وزادت وتيرة اضطهاد علماء الدين الشيعة وإقصائهم بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 حيث رأت السلطات البحرينية في علماء الدين الشيعة «طابوراً خامساً» وعملت على إشاعة فكرة أن علماء الشيعة عملاء لإيران، ونتيجة لهذه السياسة تعرض الشيخ جمال علي العصفور (1958-1981) للتعذيب حتى الموت في القلعة (أحد سجون وزارة الداخلية) في (أغسطس عام 1981) على خلفية قيادته لمسيرات تطالب بإطلاق سراح علماء دين شيعة اعتقلتهم السلطات الأمنية من بينهم والده الشيخ علي العصفور والشيخ جاسم قمبر والشيخ محمد علي العكري.

واستمرت سياسة الاضطهاد متتالية طوال عقدي الثمانيات والتسعينات حيث قامت السلطات الأمنية باعتقال الكثير من علماء الدين الشيعة في 1993-1999 ونتج عن هذه الحملة قتل الشيخ علي النجّاس تحت التعذيب أيضاً في يناير 1996، كما قامت السلطات بنفي عدة من العلماء الشيعة من بينهم الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري لدبي في يناير 1995 وقامت بسحب جنسية آخرين وابعادهم أو منعهم من دخول البحرين.

النتيجة

إن ممارسة علماء الدين الشيعة لدورهم الاجتماعي والسياسي يضعهم دائماً في مواجهة السلطات الأمنية ويضعهم أيضًا تحت قبضة الاستبداد وانعدام الحريات الدينية والسياسية السائدة في البحرين منذ عقود، ولا يمكن لعلماء الدين الشيعة ممارسة أدوارهم الاجتماعية والسياسية كمواطنين إلا إذا تخلوا عن قناعتهم وآرائهم الدينية والاجتماعية وتحولوا لموظفين رسميين في جهاز الدولة.

ثانياً: الإطار الحقوقي الدولي

اعترفت الأمم المتحدة بأهمية حرية الديانة أو المعتقد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام 1948، حيث تنص المادة (18) منه على أن «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره»، كما أقرّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966، بالحق في حرية الدين أو المعتقد من بين ما أقره من حقوق وحريات.

وتنص المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أربع بنود بهذا الخصوص؛ وهي أن:

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.
2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

ثالثاً: الإطار القانوني والسياسي المحلي

ينص دستور البحرين في المادة (22) على أن «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دُور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات التي يتم مراعاتها في البلد»، حيث نجد هنا بأن المشرّع الدستوري قد جعل حرية الضمير والمعتقد مطلقة ولا يجوز التدخل فيها أو تقييدها وأضاف بأن أمر الشعائر وحرية القيام بها هي مطلقة أيضاً وتكون طبقاً للعادات التي يتم مراعاتها في البلد، أي أن المشرع الدستوري قد غلّ يد المشرع العادي (البرلمان) من التدخل فيها وفي خصوصيات كل الأديان والمذاهب الإسلامية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأعتبر من واجب الدولة ومسئوليتها حماية دور العبادة والشعائر للأفراد والجماعات وحتى إن أشترط على أن تكون طبقاً للعادات والتقاليد فإنها تبقى الخصوصيات قائمة بحد ذاتها.

إلى فترة ما قبل (2011) كانت القوانين الصادرة من السلطة التشريعية بعيدة عن تشريع ما يعد تدخّلا في خصوصيات الأديان والمذاهب الإسلامية أو إخلالا بالنص الدستوري الصريح في منح الحرية الدينية مساحة واسعة. ولكن بعد هذا التاريخ (2011) والأحداث السياسية التي تزامنت معه، أصبح التدخل في الشؤون المذهبية واضحاً بقوانين يصفها القانونيون بعدم الدستورية لمخالفتها الواضحة للمادة (22) من الدستور.

في ديسمبر 2016 أقر كل من مجلس النواب ومجلس الشورى تعديلًا على قانون الجمعيات السياسية ينص فيه على عدم جواز الجمع بين عضوية الجمعية السياسية واعتلاء المنبر الديني او الاشتغال بالوعظ والإرشاد ولو بدون أجر، وذلك في إضافة شرط سادس للمادة الخامسة من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 2005، هذا وقد أشادت وزارة العدل بهذا التعديل معتبرة أيّاه حلاً لما أسمته بالمشكلة الفعلية الناتجة من الجمع بين المنبر الديني والعمل السياسي.

كما تم تعديل قانون الجمعيات نفسه أيضًا، وذلك في المادة السادسة منه حيث نص التعديل شروط النظام الأساسي للجمعية السياسية، وتم ادخال شرط **«أن يشتمل النظام الأساسي طريقة وإجراءات تكوين أجهزة الجمعية واختيار قادتها على ألا يكونوا من رجال الدين.. »**.

وكانت السلطات البحرينية قد أصدرت مرسومًا رقم (21) لسنة 2013 بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة وعلى إثره أصدرت وزارة العدل قرار رقم (47) لسنة 2014 القاضي بوجوب الحصول على ترخيص لجمع «الزكاة، والصدقات، وبناء دور العبادة، ورجال الدين بصفتهم تلك، وغيرها» في خطوة واضحة للتحكم في الشؤون العبادية المالية للشيعة مثل جمع الخُمس والنذورات والكفارات التي تخضع لتشريعات دينية خاصة بالمذهب الشيعي.

كما قامت وزارة العدل بإصدار مجموعة من القرارات التي تستهدف التحكم والسيطرة على الخطباء، وبالأخص علماء الدين الذين يمارسون الخطابة الدينية في صلاة الجمعة أو في مساجدهم، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية، عقب اجتماع ضم كلًا من وزير الداخلية ووزير العدل في سبتمبر 2015 لمناقشة ضوابط النأي بالمنبر الديني عن الخطاب السياسي، وأتى هذا الاجتماع في إطار تكليف مجلس الوزراء

الوزارتين اقتراح الشروط والضوابط التي تكفل النأي بالمنبر الديني وابعاده عن الخطاب السياسي ورفعها الى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

في فبراير 2016، دعا وزير الداخلية البحريني إلى ما أسماه **«حماية المنبر الديني من التطرف الديني والسياسي والتحريض»** بعدم التحدث عن أية أمور سياسية وأعلن عن نية وزارته ما أسماه «ضبط محاولات تسييس الشعائر الحسينية وبث الفوضى والتحريض»، وذكر وزير الداخلية راشد بن عبد الله آل خليفة في مؤتمر صحفي عن نيته «ترخيص لأئمة المساجد وتعميم الخطب»، وكان وكيل الشئون الإسلامية بوزارة العدل فريد المفتاح قد كشف في أغسطس 2015 أن وزارته بصدد إصدار تعميم يدعو الى التزام الخطباء والوعاظ بالخطب النموذجية التي سيتم اعدادها وتوزيعها على كل المساجد، الأمر الذي عدّه كبار علماء الدين الشيعة في البحرين محاولة لفرض الوصاية على الخطاب الديني، حيث رفض الشيخ محمد صنقور التوجه الرسمي لفرض الخطب النموذجية منوها إلى أن هذه الخطوة لن تعالج الخطاب الطائفي والخطاب التفكيري والخطاب الإقصائي، وأشار إلى أن الخشية هي توظيف هذا القرار في التضييق على الخطاب الديني المتصدي للنقد والتصحيح والمطالبة بتحسين الحكومة لأدائها، وأن هذا القرار هو قرار سياسي يستهدف التضييق على الحريات العامة والحرية الدينية.

رابعاً: وقائع الانتهاكات

منذ أحداث 2011 تقوم السلطات الأمنية باستهداف المعارضين والتنكيل بهم، وقد بينت التقارير الحقوقية المستقلة، ان الانتهاكات التي تحدث هي ممارسات ممنهجة وتستهدف كل الفئات السياسية المعارضة وكل أنواع النشاط السياسي الذي لا يتوافق مع توجهات السلطات السياسية، أو لا يحظى بالموافقة من الجهات الأمنية.

هذا وقد أبدى كبار علماء الدين الشيعة في البحرين في بيان صادر لهم في يوم الإثنين (19 نوفمبر 2012) استنكارهم لاعتقال عدد من العلماء واعتبروها «إساءة للشعائر الدينية والمذهبية»، حيث أضافوا في بيانهم «إنّنا نستنكر بشدّةٍ هذه الإجراءات، ونعتبرها استهدافًا طائفيّاً صارخًا، واستضعافًا لأبناء هذا المذهب، واعتداءً سافرًا على شعائره ومقدّساته، ومصادرةً لحريته الدينية»، منوهين بانها اجراءات تدفع «في اتجاه التأزيم والتعقيد».

في الإطار نفسه فقد رصدت بعض التقارير الحقوقية أكثر من (500) مادة إعلامية وتحريضية تساعد على الكراهية في شهر أغسطس 2017 فقط، وذلك من خلال متابعة ما نشر في (4) صحفة بحرينية رسمية وخليجية، وحسابات موثقة على مواقع التواصل الاجتماعي، وكانت غالبية هذه المواد تحريض على

الشيعة باعتبارهم عملاء لإيران، أو تتعمد الإساءة لهم من ناحية عقائدية.

هذا وكانت فئة من علماء الدين الشيعة، من ضمن الفئات المستهدفة طوال الست سنوات الماضية أيضًا، إلا أنها تعرضت للاستهداف الممنهج في الفترات الأخيرة وتحديد منذ فرض الإقامة الجبرية على الرمز الديني الشيخ عيسى قاسم وسحب جنسيته في (يونيو/ حزيران 2016) حتى بلغ الأمر بالقضاء البحريني بإصدار أحكام قاسية يصفها المجتمع الدولي الحقوقي بأنها أحكام صدرت من محاكمات لا تلتزم بضمانات معايير المحاكمات العادلة وعلى خلفية تهم كيدية.

من الناحية العملية فإن مسار الانتهاكات والممارسات التي كانت تستهدف علماء الدين الشيعة ومؤسساتهم وخطابهم سار ضمن مستوين متوازيين هما:

المسار الأول: إغلاق الجمعيات والمؤسسات الدينية التابعة للطائفة الشيعة (حلّ جمعية التوعية الإسلامية وجمعية الرسالة الإسلامية في (يونيو 2014)، وحلّ المجلس العلمائي في (يونيو 2014) وبهذا الإغلاق يكون المجتمع الشيعي قد فقد أهم مؤسساته الدينية المدنية التي كانت تنشط في المجال الديني، وقد ترافق هذا المسار الإقصائي مع استدعاءات أمنية لعلماء الدين المشرفين على تلك المؤسسات وتوجيه تهم جنائية لهم في بعض الأحيان، كما في حالة الشيخ باقر الحواج رئيس جمعية التوعية الذي واجهته النيابة العامة أثناء استدعاءه بعد غلق جمعية التوعية بتهمة جمع أموال من غير ترخيص.

المسار الثاني: ملاحقة ومضايقة علماء الدين الشيعة، الذين لهم نشاط ديني واجتماعي، سواء عبر التشريعات أو

المحاكمات والإجراءات الأمنية، وبعد تزايد حدة الاستهداف الممنهج اتجاه علماء الدين الشيعة أصدر «علماء الدين الشيعة في البحرين» بيانًا في يوم الجمعة (19 أغسطس/ آب 2017)، جاء فيه إنّ «اعتقال وملاحقة علماء وخطباء الدين وأتباع طائفة معيّنة، صار العنوان الأبرز لهذه المرحلة من الاستهداف الطائفيّ، حيث بلغ عدد العلماء الذين تمّ استدعاؤهم، أو توقيفهم، ما يقارب (60) عالمًا خلال شهرين فقط».

أما الاستهداف المباشر لعلماء الدين الشيعة في البحرين فقد جاء في شكل خمسة أنماط من الانتهاكات الممنهجة وهي:

أولاً: الاستدعاءات

شهدت الفترة الأخيرة من عام 2017 زيادة حادة في عدد عمليات الاستجواب والاعتقالات التعسفية لعلماء الدين لما لهم من منزلة خاصة عند الشعب، ومكانة في الدين الإسلامي، وهذا من شأنه أن يفسّر تعمّد السلطة البحرينية استهداف علماء الدين بشكل مباشر ضمن حملتها الأمنية الهادفة لإيقاف الحراك السلمي المطلبي الذي بدأ في الرابع عشر من فبراير 2011م.

وقد رصدت وحدة الحريات الدينية في سلام (156) حالة استدعاء ل (83) عالم من علماء الشيعة في البحرين (حيث يتكرر استدعاء بعض منهم) منذ عام 2011 إلى تاريخ كتابة هذا التقرير، وهذا العدد الضخم من الاستدعاءات يدل على حجم المعاناة التي يعانيها الغالبية الشيعية في البحرين، وهو خير دليل على الاستهداف المتكرر لعلماء الدين الشيعة، وقد يبلغ الاستهداف أشخاصًا محددين أيضاً كما في حالة الشيخ

ميثم السلمان حيث تم استدعاءه (24) مرة خلال عام واحد فقط وذلك في عام 2016 فقط!

الجدير بالذكر أن هذه الاستدعاءات تعتمد منهجيةً قاسية في التحقيق، دون أدنى احترام لحقوقهم الانسانية أو لمكانتهم الاجتماعية، أو للمعايير الدولية في التحقيق مع المتهم، حيث تم رصد الكثير من حالات التعذيب النفسي والجسدي، كالإيقاف لساعات طويلة وسوء المعاملة وتوجيه الاهانات الشخصية والمذهبية للعلماء الدين.

ثانيًا: الاعتقال

مارست السلطات البحرينية منذ بدء الحراك الشعبي في الرابع عشر من فبراير 2011 سياسة اعتقالات واسعة بحق خطباء وعلماء الدين الشيعة، استهدافاً منها للحريات الدينية والعقائدية للغالبية الشيعية في البحرين، وقد رصدنا (89) حالة اعتقال إلى (73) عالم دين شيعي منذ 2011 حتى تاريخ صدور هذا التقرير، حيث تم اعتقال بعضهم لأكثر من مرة، ووجهت لهم تهم كيدية وتمت إدانتهم لأسباب غير واضحة، وقد أطلق سراح بعضهم بعد قضاء فترة محكوميتهم.

الجدير بالذكر أن الاعتقالات التي طالت علماء الدين الشيعة، لم تكن وفقًا للقواعد القانونية، حيث تم اعتقال البعض منهم عن طريق مداهمة منازلهم ليلاً بدون ابراز مذكرات قضائية، وبعضهم تم اعتقالهم من نقاط التفتيش وبعضهم الآخر من الشارع العام، وقد ذكر أغلبية المعتقلين بأنهم قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاعتقال، إضافة إلى عزل البعض منهم في السجون الانفرادية، انتقاماً منهم بسبب مواقفهم السياسية أو العقائدية.

ثالثًا: الأحكام التعسفية

يعتمد القضاء البحريني سياسة كيدية وغير عادلة في مسألة إصدار الأحكام القضائية على المعتقلين السياسيين، وعلى الأشخاص الذين يتم استهدافهم بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية، وقد أصبح القضاء في البحرين بحسب مراقبين ومنظمات حقوقية دولية، باباً لقيام السلطة بالانتقام من المحتجين والنشطاء والمعارضين السياسيين باسم القانون والعدالة بما في ذلك جمعيات المعارضة أو علماء الدين الشيعة، تحت عنوان «مواجهة الإرهاب».

وغالبا ما يستند القضاء البحريني إلى مواد الباب الثالث من قانون العقوبات حيث تستخدم المواد (214،215،216،217) وهي في أغلبها قابلة لتكييف الجنائي وتصل عقوبة المادة (214) إلى السجن سبع سنوات بتهمة إهانة ملك البلاد، كما تصل عقوبة بعض التهم المتصلة بإهانة هيئات الدولة إلى السنتين، وهو الأمر الذي دعا العديد من المنظمات الحقوقية الدولية إلى وصف القضاء البحريني بـ «أنه فاقد لمعايير العدالة والنزاهة والاستقلالية» وذلك بحسب تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين في الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي وصف فيه القاضي الدولي البروفسور سير نايجل رودلي (SIR NIGEL RODLEY) القضاء البحريني بأنه «ذراع السلطة في معاقبة المعارضين ومعولها في إحكام قبضتها الأمنية بأقصى العقوبات، وتبرئة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر حقيبة قضاة مريعين».

لم تكن فئة علماء الدين الشيعة فئة مستثناة من هذه السياسة الكيدية، إذ تشير الوقائع إلى أن علماء الدين الشيعة الذين أخطروا قضاة المحكمة بأن اعترافاتهم قد انتزعت تحت التعذيب وسوء المعاملة، لم يعرها القضاء أي اهتمام وواجههم بالأحكام القاسية المسيسة، وقد سجلنا في هذا التقرير

مجموع سنوات الأحكام الصادرة بحق علماء الدين الشيعة المستهدفين في البحرين وقدرُها أكثر من (600) عام، وجهت لهم تهم كيدية مفتعلة، ولم تقبل المحكمة أياً من شهادات شهود النفي الذين أدلوا بشهاداتهم بشأن براءة علماء الدين من التهم الموجه لهم بسبب مواقفهم الدينية أو السياسية.

نماذج
من الحالات التي تم رصدها

آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم

من مواليد عام (1941) ويعد الشيخ عيسى أحمد قاسم المرجع الديني في البحرين، كما تعد قضية استهدافه مسألة كبيرة جدا لكونها تمثل استهدافًا للطائفة الشيعية في رمزها ومرجعيتها الدينية، وهو من مواليد البحرين الأصليين، درس في مدينة النجف الأشرف العلوم الدينية، ثم رجع إلى البحرين بعد الإعلان عن انتخابات المجلس التأسيسي (1972) وشارك في الترشح لها، وحصل على أعلى الأصوات قاطبة في تلك الانتخابات، ثم ترشّح في انتخابات المجلس الوطني (1973) وفاز بأعلى الأصوات أيضًا.

تعرض الشيخ عيسى للاستهداف في عام 1984 بعد حل جمعية التوعية التي ترأسها، إلا أن السلطات أفرجت عنه لاحقًا مع منعه من السفر خارج البحرين، الذي استمر حتى 1991 عاد بعدها لمواصلة العلوم الدينية حتى حصل على درجة الاجتهاد في الفقه، ثم عاد إلى البحرين في 2001 وتم استقباله بجموع غفيرة قدرت بأكثر من 100 ألف شخص، وأسّس المجلس العلمائي في البحرين في العام 2004، وكان الشيخ عيسى قاسم من أعمدة الداعين للإصلاح والسلمية والحفاظ على السلم الأهلي.

منذ (مايو 2013) بدأت سلسلة من الاستهدافات الموجهة للشيخ عيسى قاسم حيث اقتحمت قوات أمنية منزله أكثر من مرة منها الاقتحام الذي حدث في (17 مايو 2013) بحجة مطاردة مطلوبين، في الوقت الذي استنكرت قوى المعارضة هذا الاقتحام واعتبرته خطوة تصعيدية ممنهجة لاستهدافه، وتكرر الاقتحام أيضًا في (25 نوفمبر 2014) تحت عنوان مطاردة مطلوبين أيضًا، ولم تكاد الصحف المحلية الموالية تخلو يوميًا من مقال أو موضوع يستهدف شرف الشيخ قاسم وينتهك حقوقه المدنية.

في (20 يونيو 2016) أصدرت وزارة الداخلية بيانا أعلنت فيه اسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم تحت حجة تسببه في الاضرار بمصالح الدولة، وفور إعلان اسقاط جنسيته تجمع جماهير غفيرة أمام منزله حيث قامت على إثره السلطات الأمنية بفرض حصار شامل وبشكل جماعي على منطقة الدراز التي يقطنها، وباشرت السلطات الأمنية في استخدام عدة وسائل لتطبيق الحصار الشامل على المنطقة، ومن ذلك نشر الدوريات الأمنية على مداخل ومخارج الدراز ووضع حواجز رميلة واسمنتية وأسلاك شائكة ومصفحات عسكرية لمنع الناس من التواجد في محيط منزل الشيخ، وتم غلق (9) منافذ رئيسية

وفرعية تؤدي للمنطقة، ومنع من لا يسكنها من الدخول إليها تحت أي ظرف، وقد استمر الحصار مفروضًا منذ (يونيو 2016) حتى الآن، حيث تعرض خلال هذه الفترة الكثير من المواطنين للاعتقال على منافذ الدخول أو عند نقاط التفتيش المنتشرة في المنطقة ومحيطها.

هذا وقد أعلنت النيابة العامة بعد فترة من إسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم أنها في صدد التحقيق في التهم المنسوبة اليه وهي غسيل وجمع الأموال بدون ترخيص، ثم أصدرت المحكمة الكبرى الرابعة الجنائية برئاسة القاضي علي الظهراني بتاريخ 21 مايو 2017 حكمًا عليه بالحبس لمدة سنة مع وقف التنفيذ وحكم آخر على مدير مكتبه لمدة 3 سنوات مع وقف التنفيذ، وفرضت المحكمة غرامة 100 الف دينار على كل متهم في القضية الى جانب مصادرة الأموال الشرعية في الحسابات البنكية والمتملكات الدينية التي تقدر بحوالي 3ملايين و300 الف دينار بحريني (حوالي 9 ملايين دولار) كما قضت المحكمة بدفع غرامة الف دينار عن تهمة جمع أموال بدون ترخيص.

في 23 مايو 2017 شنّت قوات مسلحة هجومًا على المعتصمين أمام منزل الشيخ قاسم وقامت بفضّ الاعتصام عبر استخدام القوة المفرطة واللجوء للقتل خارج القانون حيث أسفرت عملية الاقتحام عن مقتل خمسة مواطنين كانوا معتصمين أمام منزل الشيخ عيسى وكانت القوات الأمنية قد حاصرت منزل الشيخ وفرضت عليه الإقامة الجبرية حتى لحظة كتابة هذا التقرير، علماً بانه وبعد ضغط من جهات حقوقية دولية سمح للشيخ قاسم بتاريخ 4 ديسمبر 2017 الذهاب لإحدى المستشفيات الخاصة للعلاج وبعد اجراء عملية جراحية سريعة رجع لمنزله بتاريخ 10 ديسمبر 2017 وفرضت عليه الإقامة الجبرية مجدداً وشملت قطع ومنع كافة الاتصالات الشخصية به.

الشيخ زهير جاسم عاشور

من مواليد سنة 1981 وقد سافر لمدينة قم في إيران سنة 2011 لاستكمال دراسته الدينية وعاد للبحرين سنة 2012، عرف عنه الاهتمام بالأسر الفقيرة ورعايتها مادياً، كما كان يطرح آرائه السياسية بوضوح وبكل علانية، وتعرض للاعتقال في يونيو 2013 بعد أن كان مغادرًا من أحد المجمعات التجارية مع أسرته حيث تم أخذه عنوة وترك أسرته على الرصيف واقتيد لمكان مجهول، تعرّض فيها للتعذيب اثناء التحقيق ونسبت إليه تهم التخطيط لتفجير مسجد في منطقة الرفاع الغربي بالقرب من الديوان الملكي وظهر على تلفزيون البحرين بعد فترة من اعتقاله وهو في حالة من التعب والوهن، وتم عرضه على المحكمة في نوفمبر 2013 وأصدر القاضي علي الظهراني حكماً عليه بالمؤبد، كما حكم عليه في قضية أخرى عرفت بقضية «قروب البسطة» وذلك في يناير 2016 وفي (يونيو 2016) كشف رئيس نيابة الجرائم الإرهابية عن انتهاء التحقيق في القضية واحالة 18 متهمًا منهم 10 محبوسين من ضمنهم الشيخ زهير عاشور حيث رفض حضور المحكمة التي باشرت عملها منذ 28 يونيو 2016، وفي 30 أكتوبر 2017 أصدرت المحكمة حكمًا بالسجن المؤبد واسقاط الجنسية عن الشيخ عاشور لتبلغ مجمله أحكامه (75) عامًا مع اسقاط الجنسية.

الشيخ محمد حبيب المقداد

قامت قوات جهاز الأمني الوطني بمداهمة منزله في (17مارس 2011) في وقت متأخر من الليل وحطمت أبواب منزله والعبث في محتوياته وفي الأول من ابريل 2011 طوقت قوات جهاز الامن الوطني منزلاً كان الشيخ محمد حبيب موجود فيه فترة فرض السلامة الوطنية، وتعرض أثناء اعتقاله للتعذيب الشديد وجروده من ملابسه ونقل وهو ينزف دمًا ومقيدًا الى المجمع الأمني لوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني (المعروف بالقلعة) قسم جهاز الأمن الوطني.

وكان الشيخ محمد حبيب قد تعرض للاعتقال مرات عديدة بسبب إلقاء خطب سياسية وتهمة التحريض على كراهية النظام وكانت أولى حالات اعتقاله في 1989 ثم في 1991 اعتقل وتم نفيه عن بلاده البحرين مدة عشر سنوات، واعيد اعتقاله في 2007 بتهم الاشتراك في خلية مزعومة تعرف بالحجيرة ثم أفرج عنه واعيد اعتقاله مجددًا في أغسطس 2010 بتهمة تأسيس «شبكة إرهابية».

وقد أفرج عنه بعد اندلاع الحراك الشعبي في (14 فبراير 2011) إلا أن جهاز الأمن الوطني أعاد اعتقاله في (1 أبريل 2011)، ووجهت إليه تهم عديدة وقد حكمت عليه المحكمة العسكرية في هذه التهم بما مجموعه (97 عامًا)، وقد قدم الشيخ محمد حبيب مرافعة مكتوبة للقضاء المدني بعد أن

أعيد عقد محاكمته بناء على توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة السيد شريف بسيوني وأفاد فيها بأنه تعرض للتعذيب والاهانة والاعتقال التعسفي وأنه أجبر كما في المرات السابقة على التوقيع على اعترافات تحت الاكراه والتهديد بالقتل وان من ضمن المعذبين الذي عذبوه كان ناصر بن حمد ال خليفة نجل ملك البحرين وبدر إبراهيم الغيث نقيب في جهاز الامن الوطني وآخرين ذكرهم في افادته بالتفصيل، وكانت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة بتاريخ (19 ديسمبر 2012) قامت بتبرئة 3 من رجال الشرطة من تهمة الاعتداء على سلامة جسم الشيخ المقداد.

من مواليد 30 اكتوبر 1965 و هو الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية أحد ابرز زعماء المعارضة في البحرين. شارك في العريضة النخبوية عام 1992م، ثم كان من الذين تبنوا العريضة الشعبية في منتصف عام 1994م. تم اعتقاله أكثر من مرة بين عامي 1993م و 1994م ومن ثم إبعاده للإمارات العربية المتحدة في 15 يناير 1995م، ومنها انتقل إلى لندن مباشرة. عاد إلى البحرين عام 2001م بعد طرح مشروع الميثاق العمل الوطني بعد أن قضى أكثر من خمس سنوات في بريطانيا. ترأس الكتلة النيابية لجمعية الوفاق الإسلامية في عام 2006.

كان الشيخ علي سلمان يؤم المصلين في عدة جوامع ومساجد في البحرين ويلقي خطباً دينية وسياسية، ومنها جامع الامام الصادق في القفول و مسجد الخواجه في المنامة و كان يؤم المصلين و يخطب أيام الجمعة في جامع الصادق في الدراز في فترة غياب الشيخ عيسى قاسم.

اعتقل في 28 ديسمبر 2014 بعد استمرار تمسكه بمطلب الملكية الدستورية و طلبه بإصلاحات في النظام السياسي ، مما أثار احتجاجات في البلاد للمطالبة بالإفراج عنه، وحكم عليه لاحقًا بالسجن أربع سنوات في 16 يونيو 2015 بتهمة «التحريض على الكراهية والدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة»،

وضاعفت محكمة الاستئناف عقوبته إلى تسع سنوات في مايو 2016، وفي 3 أبريل 2017، نقضت محكمة التمييز الحكم إلى أربع سنوات مرة أخرى.

وفي الأول من شهر نوفمبر 2017 استدعت النيابة العامة الشيخ علي سلمان من سجنه وتم اتهامه بالتخابر والتجسس لصالح دولة قطر بشأن اتصال هاتفي - تم نشر أجزاء مقطعة منه على شبكة الانترنت- مع رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم، الذي كان وسيطًا لمبادرة مشتركة بين السعودية والولايات المتحدة لحل الأزمة السياسية في البحرين، وهي مبادرة وردت في تقرير لجنة تقصي الحقائق المعروف ب «تقرير بسيوني» وتم دعمها من قبل ملك البحرين، وقام بمتابعتها ولي العهد وأشاد بها وزير خارجية البحرين. قامت النيابة العامة بتحويل القضية إلى المحكمة في 12 نوفمبر 2017 من غير علم الشيخ علي سلمان أو محاميه، حيث تم عقد الجلسة الأولى للمحكمة في 27 نوفمبر الحالي.

الشيخ علي سلمان يقضي حاليًا حكمًا بالسجن لأربع سنوات في سجن جو المركزي عن القضية الأولى.

هو نائب سابق في مجلس النواب عن كتلة الوفاق، وحصد أعلى عدد من الأصوات في انتخابات 2010 النيابية بنسبة 92% من أصوات الدائرة التي ترشح فيها، وعرف عنه دعوته إلى السلمية في الحراك السياسي، تم اعتقاله في المطار عند رجوعه الى البحرين من الخارج بتاريخ (18 أغسطس 2015) وعزله انفراديًا لأكثر من 700 يوم بشكل مخالف للمادة (50) من قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل الصادر في عام 2014، وكما تعرض للتعذيب في مبنى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية وقد ذكر تلك التفاصيل عندما تم عرضه على النيابة العامة في (سبتمبر 2015).

أحيل للمحكمة في (يناير 2016) على خلفية اتهامه بتهمة «تمويل الأعمال الإرهابية» بناء على تخمينات ومعلومات أمنية وصفها الادعاء العام «بالسرية» وليس إلى أدلة مادية ملموسة، وقد تمت محاكمته بموجب المادة الأولى والمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وبموجب المواد (1و 2 و 7 و 14) من قانون تنظيم جمع المال للأغراض العامة، في حين أن الوقائع التي استند إليها الادعاء في جمع الأموال كانت عبارة عن وقائع ممارسة لشعائر دينية تتمثل في جمع الصدقات والتبرع بها للمحتاجين وجمع الأخماس الشرعية المنصوص عليها في الفقه الشيعي.

رغم كل الأدلة التي قدمها فريق الدفاع الخاص بالشيخ حسن عيسى حكمت المحكمة في (29 مارس2017) عليه بالحكم عشر سنوات، والجدير بالإشارة هنا إلى أن الشيخ حسن عيسى لم يوجه له أي اتهام ولم يعرف سبب الاعتقال إلا في وقت لاحق ما يعني ان السلطات الأمنية قد خالفت نص المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على أنه «يتوجب ابلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه اليه»، هذا وقد تم حرمانه من الاتصال بالعالم الخارجي كما تم حرمانه من حق الحصول على محامي أثناء التحقيق فضلًا عن تعرضه للتعذيب والإهانة وبالرغم من طلبات هيئة الدفاع المتكررة بطلب إدخال نسخة من ملف الدعوى له إلا أن هيئة المحكمة لم تمكنه من حقه في الاطلاع على المعلومات الخاصة به.

من مواليد عام (1963) درس العلوم الدينية في الحوزة الدينية قرابة 18 عامًا عاد بعدها للبحرين في عام (1999)، حيث شغل منذ عام (2008) منصب رئيس المجلس العلمائي الذي تم حله في عام (2014)، وقد قامت القوات الأمنية بمحاصرة منزله في (20 مايو 2014) وسلمته خطاب استدعاء لمبنى التحقيقات الجنائية وعند حضوره تم التحقيق معه على خليفة خطابات دينية وسياسية قد ألقاها في مناسبات عدة ومنعت حضور محاميه معه بحجة أنه شخص بالغ وقادر على الإجابة بنفسه.

شارك السيد مجيد المشعل بعدة مداخلات في مجلس حقوق الإنسان في جنيف في العام (2014) وانتقد بشدة استمرار انتهاك الحريات الدينية في البحرين، وعمل مع علماء آخرين على تدشين وثيقة التسامح والتعايش الديني، وتعرض السيد المشعل للاستدعاءات مرارًا بسبب خطاباته الدينية والسياسية، فلقد تم استدعاءه مجدداً في (يناير 2015) لمبنى التحقيقات حول إقامته للصلاة في مسجد مؤمن في العاصمة المنامة، وفي (12 فبراير 2015) وجهت السلطات الأمنية للسيد مجيد المشعل تهم التعريض بالنظام الدستوري، وفي (يونيو 2016) تم استدعاءه مرة أخرى للتحقيق بعد منع اقامة صلاة الجمعة في جامع الصادق في منطقة الدراز.

واظب على التواجد في الاعتصام السلمي أمام منزل الشيخ عيسى قاسم في يونيو 2016 بعد اسقاط جنسية الشيخ، وعلى اثره تعرض للاعتقال في (20 يوليو 2016) ومنع من الاتصال بأهله أو أي محامي حتى تاريخ (3 أغسطس 2016) حيث أجرى اول اتصال هاتفي مع اهله، و في (31 أغسطس 2016) حكمت المحكمة عليه بالسجن عامين على خليفة مشاركته في الاعتصام، كما لا يزال يواجه تهمًا أخرى تتعلق ب **«التحريض على كراهية النظام»**.

ملاحظة: جميع أسماء الشخصيات في الجداول الفرعية بدون الألقاب الدينية

جدول 2 أحكام الإعدام مع إسقاط الجنسية

1	**ميثم عمران حسين (الجمري)**	صدر حكم الإعدام غيابيًا بتاريخ 23 مارس 2017
2	**مرتضى مجيد (السندي)**	**اعتقل** في 17 مارس 2011 و افرج عنه لاحقاً وصدر الحكم من القضاء العسكري في 2017/12/25 - – **الحكم غيابي**
3	**حبيب عبدالله حسن (الجمري)**	صدر الحكم من القضاء العسكري في 2017/12/25 - **الحكم غيابي**

جدول 3 أحكام المؤبد مع إسقاط الجنسية

4	**مرتضى مجيد السندي**	**اعتقل** في 17 مارس 2011 – **الحكم غيابي**
5	**محمد علي التل**	**الحكم غيابي**
6	**زهير جاسم عاشور**	**اعتقل** في 18 يونيو 2013
7	**علي جاسم عاشور**	**اعتقل** في 18 يونيو 2013

جدول 4 الأحكام المؤبد

1	**عبدالجليل المقداد**	**اعتقل** في 27مارس 2011
2	**محمد حبيب المقداد**	**اعتقل** في ا أبريل 2011
3	**سعيد النوري**	**اعتقل** في 17 مارس 2011
4	**مرتضى مجيد السندي**	**اعتقل** في 17 مارس 2011 – **الحكم غيابي**
5	**محمد علي التل**	**الحكم غيابي**
6	**السيد صادق الشاخوري**	**اعتقل** في 27 نوفمبر 2013
7	**زهير جاسم عاشور**	**اعتقل** في 18 يونيو 2013
8	**علي جاسم عاشور**	**اعتقل** في 18 يونيو 2013

جدول 5 المحكومين ب 15 سنة

1	علي المسترشد	**اعتقل** في 11 نوفمبر 2011
2	حسّين الهنان	**اعتقل** في 6 مارس 2012
3	عبدالهادي المخوضر	**اعتقل** في 17 مارس 2011
4	ميرزا المحروس	**اعتقل** في 1 أبريل 2011
5	عقيل محفوظ (الساري)	**حكم غيابيا** في 25 سبتمبر 2011

رابعاً: حظر الخطاب الديني

قامت السلطات الأمنية في السنوات بين عامي (2011 و2017) بحضر الخطاب الديني لـ (6) من علماء الدين الشيعة ومنعهم من مزاولة شعائرهم الدينية كالخطابة والتبليغ الديني، وهم: الشيخ عيسى أحمد قاسم، الشيخ محمد صنقور، الشيخ محمد المنسي، السيد كامل الهاشمي، الشيخ علي حميدان، والشيخ محمد علي المحفوظ.

وتتحكم حكومة البحرين بالهيئات الدينية الشيعية بشكل شبه مباشر لتقييد ممارسة الحرية الدينية، فبعد حلها المجلس الإسلامي العلمائي في عام 2014 وكذلك جمعيتي الرسالة والتوعية الإسلامية، لم تبقى أية هيئة تمثل الطائفة الشيعية غير إدارة الأوقاف الجعفرية التي تديرها وزارة العدل والشؤون الإسلامية، ويتم تعيين جميع أعضاء الإدارة وفقا لمرسوم ملكي.

نماذج
من الحالات التي تم رصدها

تم منع الشيخ عيسى أحمد قاسم من ممارسة الخطابة الدينية بعد اسقاط جنسيته بتاريخ (20 يونيو 2016) وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله في الدراز بعد صدور حكم قضائي بحقه في (21 مايو 2017) والهجوم الدموي على الاعتصام السلمي امام منزله بتاريخ (23 مايو 2017).

تلقى الشيخ محمد صنقور عدداً من الاستدعاءات الأمنية كان آخرها في (فبراير 2016) في مركز شرطة البديع على خلفية خطاباته الدينية في جامع الصادق في قرية الدراز، حيث وجهت له تهمة التحريض على كراهية النظام وازدراءه العلني له في خطاب ألقاء قبل أسبوعين من الاستدعاء، علماً بأن السلطات الأمنية فرضت حصاراً خانقا على منطقة الدراز بعد قيام السلطات البحرينية بسحب جنسية الشيخ عيسى قاسم ومنعت أداء صلاة الجمعة في الجامع القريب من بيته. هذا وقد أُبلغ امام الجامع الشيخ محمد صنقور بمنعه من دخول الجامع، كما تم منع المصلّين من التوجه الى الجامع لأداء صلاة الجمعة منذ (يونيو 2016)، واستمرت السلطات الأمنية البحرينية حتى لحظة كتابة هذا التقرير في منع الغالبية الشيعية من إقامة صلاة الجمعة بـ جامع الإمام الصادق في الدراز التي تشهد حصاراً أمنياً منذ أكثر من عام.

هذا وقد أكد جمع من علماء الدين الشيعة في البحرين في بيان لهم في حينه أن «منع صلاة الجمعة المتكرر هو امعان في الاستهداف والاضطهاد الطائفي، وجريمة تصرّ السلطة عليها بالقهر والقوة في تعدٍ صارخ على حرية الدين والمعتقد»، وقام نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي ببث صوراً عن إقامة مواطنين الصلاة فرادى في جامع المذكور والذي يمنع فيه اقامة صلاة الجمعة للأغلبية الشيعية في البلاد حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

قامت السلطات الأمنية البحرينية باستهداف مسؤول المساجد المهدمة في المجلس العلمائي (المنحل)، الشيخ محمد المنسي الذي أفرج عنه في (15 أبريل 2017)، بعد قضائه عاماً كاملاً في السجن، وقد تم استدعائه لعدّة مرّات بعدها، ليفرج عنه لاحقاً، حيث أبلغته في استدعاءه بتاريخ (12 مايو 2017) بأنّه تم منعه من الخطابة في المسجد واقامة الصلاة جماعةً.

قامت السلطات الأمنية باستدعاء السيد كامل الهاشمي خطيب أحد الجوامع في قرية باربار بتاريخ (12 مايو2017) حيث أبلغه المحقق في الاستدعاء بأنه ممنوع من إقامة صلاة الجماعة وإلقاء الخطاب الديني في المسجد.

استدعت السلطات الأمنية الشيخ علي حميدان في تاريخ (1 أغسطس 2016) ضمن الاستهداف لحرية الدين والمعتقد حيث أبلغته بمنعه من ارتقاء المنبر للخطابة الدينية في المسجد.

في تاريخ (12 مايو 2016) تم استدعاء الشيخ محمد علي المحفوظ أمين عام جمعية العمل الإسلامي التي حلتها السلطة رسمياً في عام (2013) لإبلاغه بمنعه من أداء وظيفته في إمامة المصلين والخطبة يوم الجمعة إلا بترخيص من الجهات الرسمية.

خامساً: إسقاط الجنسية

استخدمت السلطة البحرينية اسقاط الجنسية من علماء الدين الشيعة كأداة للتضييق على حرية الدين والمعتقد، ولوقف علماء الدين من مزاولة عملهم بما ينص عليه المعتقدات المذهبية، ويعد اسقاط الجنسية سلاحًا تستخدمه السلطات لمعاقبة المواطنين لاتهامهم في قضايا ذات طابع سياسي في المقام الأول، ومن دون اشتراط أن يكونوا قد اكتسبوا جنسية أخرى، أو حاربوا الدولة لحساب دولة أخرى.

كما أجريت السلطة تعديلات قانونية عديدة اتاحت للقضاء الجنائي أسقاط الجنسية كحكم من الاحكام الجنائية، حيث ان المسقط جنسيّته لا يمتلك أوراق الهوية ويصبح غير مرئي في نظر القانون، فمن دون هذه المستندات، تصبح مهمّاته ومعيشته اليومية البسيطة مستحيلة! على سبيل المثال، لا يمكن لعديم الجنسية الحصول على وظيفة بشكل قانوني أو فتح او ادارة حساب مصرفي! كذلك الأمر، ومن دون تملكه لوثائق تعرّف عنه، لا يمكنه توثيق الزّواج أو تلقي المعالجة في المراكز والعيادات الطبية الحكومية أو تلقي التعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية!

في ظل هذه الظروف تتعقد الحياة في حال إسقاط جنسية المواطن في البحرين، بحيث لا يمكنه إنهاء أيّ معاملة رسمية، كما لا يمكنه الحصول على بقية خدمات الدّولة ودعمها للمواطنين مثل الحصول على العلاوة الاجتماعية وعلاوة السكن والخدمات الإسكانية كما يحرم من حقوقه التقاعدية، كما تقوم السلطة بإخطار المسقطة جنسيته بأن يهاجر خارج البلد وفي حال رفضه تقوم بترحيله قسرياً كما حصل للشيخ حسين نجاتي والشيخ محمد خجسته واربعة آخرين.

ولم تتوقف السلطة عند هذا الحد من التجاوز بل قامت بابتزاز بعض أهالي الضحايا من علماء الدين، حيث أقدمت السلطة في شهر يوليو 2017 على إستدعاء السيدة مديحة حبيل زوجة الشيخ عبد الله الدقاق بعد رجوعها من السفر، وطلب منها التجسّس على زوجها، وعندما رفضت ذلك تم تهديدها بإسقاط جنسيتها كزوجها، ومن ثم تم ترحيلها قسرياً خارج البلاد بتاريخ 20 يوليو 2017..

هذا وقد رصدنا في هذا التقرير 19 حالة اسقطت جنسياتهم من علماء الدين الشيعة بسبب توجهاتهم الدينية، او انتماءاتهم العرقيّة، أو مواقفهم السياسيّة ومنهم كبار العلماء ومن هم برتبة آية الله وهم: الشيخ عيسى قاسم والشيخ حسين نجاتي والشيخ محمد سند (راجع الجدول 6).

جدول 6 حالات إسقاط الجنسية

1	عيسى أحمد قاسم	صدر مرسوم إسقاط الجنسية في 20 يونيو 2016
2	حسين نجاتي	صدر قرار اسقاط الجنسية في 7 نوفمبر 2012
3	محمد سند	صدر قرار اسقاط الجنسية في 7 نوفمبر2012
4	علوي البلادي	صدر قرار اسقاط الجنسية في 7 نوفمبر2012
5	أحمد رضا شكيب	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
6	محمد حسن خجسته	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
7	عبدالله ابراهيم احمد الصالح	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
8	ميثم عمران الجمري	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
9	حسن علي محمد سلطان	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
10	حسين جاسم أحمد الحداد	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
11	محمد علي التل	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
12	ميرزا محمد علي رمضان	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
13	مرتضى مجيد لسندي	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015

14	حبيب عبدالله حسن الجمري	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
15	عقيل رضي الجزيري	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
16	عقيل أحمد محفوظ (الساري)	صدر مرسوم اسقاط الجنسية في 31 يناير 2015
17	عبدالله الدقاق	حكم قضائي في 30 مارس 2017
18	زهير جاسم عاشور	حكم قضائي في 30 اكتوبر 2017
19	علي جاسم عاشور	حكم قضائي في 30 اكتوبر 2017

التوصيات
لحكومة البحرين

1. إطلاق سراح علماء الدين الشيعة المعتقلين وإلغاء القضايا المحفوظة ضد علماء الدين والتي تتصل بحرية التعبير والرأي وتقديم تعويضات لهؤلاء الأشخاص.
2. ضمان إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة على وجه السرعة في جميع حالات التعذيب والتعرض للإساءة أثناء الاستجواب أو الاعتقال.
3. تعهد حكومة البحرين باحترام الحريات الدينية وحرية التعبير التي يمارسها علماء الدين والخطباء كما هي مبينة في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.
4. التعهد بحظر التعذيب والإهانة للمعتقلين أو الذين يتم استدعائهم والتزام الحكومة أن يتم الاستدعاء عن طريق النيابة العامة ومن خلال مذكرات رسمية.
5. وضع حد للتمييز الذي يمارسه شهود الاثبات في قضايا الخطابة والرأي السياسي.

التوصيات
القانونية

6. إلغاء تعديلات قانون الجنسية التي صدرت في (يوليو 2014) التي تمكن القضاء بسحب جنسية المدانين. وإلغاء قرار وزير الداخلية رقم (89) لسنة 2016 بشأن الضوابط الإجرائية لتطبيق المواد (8،9،10) من قانون الجنسية البحرينية.

7. إلغاء تعديل المادة الخامسة في قانون الجمعيات السياسية رقم (26) لسنة 2005 والذي ينص على عدم جواز الجمع بين عضوية الجمعية السياسية واعتلاء المنبر الديني.

8. الغاء تعديل المادة السادسة في قانون الجمعيات السياسية رقم (26) لسنة 2005 والذي ينص على «أن يشتمل النظام الأساسي طريقة وإجراءات تكوين أجهزة الجمعية واختيار قادتها على ألا يكونوا من علماء الدين أو المشتغلين بالوعظ والإرشاد والخطابة".

9. إلغاء المرسوم رقم (1) لسنة 2017 الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني والعودة للعمل بالتعديل الصادر في نوفمبر 2011 والذي قضى بأن يحيل جهاز الامن الوطني الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف الى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية والذي صدر بناء على توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق.

التوصيات
الخاصة بالمجتمع الدولي

10. حث حكومة البحرين على الاستجابة الفورية إلى طلب زيارة المقررين الدوليين الخاصين بالأمم المتحدة وبالأخص المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد، والفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

11. حث المنظمات الدولية ومجلس حقوق الإنسان على متابعة ورصد المحاكمات علماء الدين الذي وجهت إليهم تهم جنائية عادية بموجب مختلف مواد القانون الجنائي لوقف الاستهداف الممنهج لعلماء الدين الشيعة ولمؤسسات الطائفة الشيعية.

12. مواصلة الدأب على بحث بواعث القلق مع مسؤولي الحكومة البحرينية فيما يتعلق بالتمييز الديني، والتعذيب واستهداف علماء الدين الشيعة على خلفية آراءهم السياسية.

13. الاعتراف بأن حكومة البحرين انتهكت معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة من قبل حكومة البحرين، الى جانب وضع إطار زمني واضح للإصلاحات

اللازم إجراؤها لكي تفي البحرين بالالتزامات الواقعة على عاتقها وإطلاق سراح جميع الأشخاص المدانين، على وجه الحصر، بموجب قانون العقوبات وقانون الإرهاب ووضع حد لظاهرة اعتقال علماء الدين الشيعة بسبب معتقداتهم وممارساتهم الدينية أو آرائهم السياسية.

ملحق:

جدول 7 أسماء علماء الدين الشيعة المستهدفون 2011 – 2017م

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
1	الشيخ عيسى أحمد قاسم	• اقتحام المنزل في 25 نوفمبر، 2014 • اقتحام ساحة منزله في 23 مايو 2017 وقتل خمسة من المعتصمين وفرض الإقامة الجبرية عليه	• **تم إسقاط الجنسية في 20 يونيو 2016 كما صدر حكم بتاريخ 21 مايو 2017 بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لمدة 3 سنوات وغرامة 100 ألف دينار ومصادرة الأموال الشرعية لفريضة الخمس وعقارين**
2	الشيخ حسين نجاتي	• رحّل قسرياً خارج البلاد في 23 ابريل 2014	• **تم اسقاط جنسيته بتاريخ 7 نوفمبر 2012**
3	الشيخ محمد سند		• **تم اسقاط جنسيته غيابياً بتاريخ 7 نوفمبر 2012**
4	السيد مرتضى السندي	• اعتقل بتاريخ 17 مارس 2011 ومن ثم أفرج عنه بعد عدة أشهر	• **حكم غيابياً بعدة أحكام آخرها بتاريخ 25 ديسمبر 2017 بالإعدام وإسقاط الجنسية من القضاء العسكري كما اسقطت جنسيته سابقاً بمرسوم في 31 يناير 2015**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
5	ميثم عمران الجمري		• حكم عليه بالإعدام غيابياً بتاريخ 23 مارس 2017 كما اسقطت جنسيته سابقاً بمرسوم في 31 يناير 2015
6	حبيب عبدالله الجمري		• حكم عليه غيابياً بعدة أحكام آخرها بتاريخ 25 ديسمبر 2017 بالإعدام وإسقاط الجنسية من القضاء العسكري كما اسقطت جنسيته سابقاً بمرسوم في 31 يناير 2015
7	الشيخ عبدالجليل المقداد	• اعتقل في 27مارس 2011 عبر مداهمة منزله	• مؤبد
8	الشيخ محمد حبيب المقداد	• اعتقل في ا أبريل 2011	• 96 عاما

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
9	الشيخ سعيد النوري	• اعتقل في 17 مارس 2011	• مؤبد
10	الشيخ محمد التل	• اعتقل في 17 مارس 2011 ثم افرج عنه لاحقاً	• حكم غيابياً بعدة أحكام آخرها في 27 أكتوبر 2016 بالمؤبد و اسقاط الجنسية و غرامة مالية قدرها 200,000 دينار بحريني كما اسقطت جنسيته سابقاً بمرسوم في 31 يناير 2015
11	الشيخ زهير عاشور	• اعتقل في 18 يونيو 2013	• حكم بعدة أحكام آخرها بتاريخ 30 اكتوبر بالمؤبد وإسقاط الجنسية
12	الشيخ علي عاشور	• اعتقل في 18 يونيو 2013	• صدر الحكم بالمؤبد واسقاط الجنسية بتاريخ 30 اكتوبر 2017

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
13	السيد صادق الشاخوري	• اعتقل في 27 نوفمبر 2013	• حكم بالمؤبد بتاريخ 29 مايو 2014 •
14	السيد عقيل محفوظ (الساري)		• حكم غيابياً 15 سنة في 25 سبتمبر 2011 كما اسقطت جنسيته بمرسوم في 31 يناير 2015
15	الشيخ عبدالله الدقاق		• حكم غيابياً بالسجن 10 سنوات وإسقاط الجنسية في 30 مارس 2017 كما تم نفي زوجته من البلاد بتاريخ 20 يوليو 2017
16	الشيخ حسن سلطان (نائب سابق)		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
17	السيد علوي البلادي		• اسقطت جنسيته غيابياً بقرار في 7 نوفمبر 2012
18	الشيخ محمد خجسته	• رحّل قسرياً خارج البلاد في 21 فبراير 2016	• اسقطت جنسيته بمرسوم في 31 يناير 2015
19	الشيخ عبدالله الصالح		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015
20	الشيخ أحمد رضا شكيب		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
21	الشيخ حسين الحداد		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015
22	الشيخ ميرزا رمضان		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015
23	الشيخ عقيل رضي (الجزيري)		• اسقطت جنسيته غيابياً بمرسوم في 31 يناير 2015
24	الشيخ ميرزا المحروس	• اعتقل في الأول من أبريل 2011	• 15 سنة

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
25	الشيخ عبدالهادي المخوضر	• اعتقل في 17 مارس 2011	• 15 سنة
26	الشيخ علي المسترشد	• اعتقل في 11 نوفمبر 2011	• 15 سنة
27	الشيخ حسّين الهنان	• اعتقل في 6 مارس 2012	• 15 سنة
28	الشيخ حسن مرزوق (نائب سابق)	• اعتقل في 18 مارس2015	• 10 سنوات

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
29	الشيخ رياض الحني	• اعتقل في 14 مارس 2015 بعد ثلاث سنوات من الملاحقة	• **10 سنوات**
30	الشيخ عيسى القفاص	• اعتقال في 16 يناير 2016	• **10 سنوات مع غرامة مالية وقدرها 100 الف دينار بحريني**
31	الشيخ محمد علي المحفوظ	• اعتقل في 2 مايو 2011 • استدعاء في 11 مايو2016	• **حكم 5 سنوات سجن و أفرج عنه في 30 أبريل 2016 بعد انقضاء محكوميته**
32	السيد أحمد الماجد	• استدعاء واعتقال في 18 نوفمبر 2012	• **حكم 5 سنوات سجن و أفرج عنه في 17 نوفمبر 2017 بعد انقضاء محكوميته**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
33	الشيخ جاسم الدمستاني	• 19 مارس 2011	• **حكم 5 سنوات سجن و أفرج عنه في 17 مارس 2016 بعد انقضاء محكوميته**
34	السيد مهدي الموسوي		• **حكم 5 سنوات سجن و أفرج عنه في 29 ابريل 2016 بعد انقضاء محكوميته**
35	الشيخ علي سلمان	• استدعاء في 31 مايو 2011 • استدعاء واعتقال في 28 ديسمبر 2014 وحكم عليه في يونيو 2015	• **حكم 4 سنوات سجن وجهت له النيابة العامة تهم جديدة بتاريخ 1 نوفمبر 2017 وبدأت أولى جلسات المحكمة بتاريخ 27 نوفمبر 2017**
36	السيد مجيد المشعل	• استدعاء في 15 يونيو 2016 • استدعاء في 26 يونيو 2016 / اعتصام الدراز • اعتقل في 30 يوليو2016 عبر مداهمة منزله	• **سنتين**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
37	الشيخ منير المعتوق	• استدعاء وتحقيق في 28 أكتوبر 2015 • استدعاء وتحقيق في 23 يونيو 2016 • استدعاء وإيقاف في 9أغسطس 2016	• **حكم عليه بسنة سجن وافرج عنه بتاريخ 9 أغسطس 2017**
38	الشيخ عزيز الخضران	• استدعاء وإيقاف في 9أغسطس 2016 • استدعاء وتوقيف في 23 يوليو 2016 لمدة يومين	• **سنة**
39	السيد ياسين الموسوي	• استدعاء وإيقاف في 9أغسطس 2016	• **سنة**
40	الشيخ علي حميدان	• استدعاء في 16 يوليو2016 • 28 يوليو 2016 • استدعاء وإيقاف في 2 أغسطس 2016	• **حكم بالحبس سنتين في تاريخ 18 أغسطس 2016**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
41	الشيخ عماد الشعلة	• استدعاء وإيقاف في 9أغسطس 2016	• **سنة**
42	الشيخ عبدالزهراء المبشر	• استدعاء واعتقال في 20 أكتوبر 2015	• **الحكم سنتان وافرج عنه في 19 اكتوبر 2017**
43	الشيخ فاضل أبوتاكي	• اعتقل في 30 أكتوبر 2015	• **سنتان**
44	الشيخ حسن الزاكي	• 23 مايو 2017	• **لا يزال في التوقيف**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
45	الشيخ جعفر صباح	• 23 مايو 2017	• **لا يزال في التوقيف**
46	الشيخ علي المؤذن	• 23 مايو 2017	• **ستة أشهر على ذمة التحقيق** • **لا يزال في التوقيف**
47	السيد علي الدرازي	• استدعاء في 3 أغسطس 2016م	• **سنة**
48	الشيخ علي أبوزهيرة	• تم مداهمة منزله واعتقل ثم أفرج عنه	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
49	الشيخ حسن المالكي	• تم مداهمة منزله في 15 يونيو 2016	• **استدعاء**
50	الشيخ عباس الصائغ	• استدعاء في 14 يونيو 2016	
51	الشيخ علي الصددي	• استدعاء في 2 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
52	الشيخ بشار العالي	• استدعاء في 25 أكتوبر 2016 • استدعاء في 28 ديسمبر 2016 • تغريم 50 ديناراً في 7 فبراير 2017 • استدعاء وتحقيق 3 يونيو 2017 • استدعاء في 2 أغسطس 2016 • استدعاء في 11 أكتوبر 2016 • استدعاء في 24 أكتوبر 2016 • استدعاء واعتقال في 20 يوليو 2017	• **افرج عنه**
53	الشيخ علي الجفيري	• استدعاء في 9 أكتوبر 2016 • استدعاء وتحقيق في 12 أبريل 2017 • استدعاء وإيقاف في 2 أغسطس 2016 حتى 22 سبتمبر 2016	• **حكم عليه في 9 نوفمبر 2017 بغرامة مالية وقدرها 300 دينار بحريني**
54	الشيخ صادق العافية	• استدعاء في 2 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
55	الشيخ صادق الدرازي	• استدعاء في يوليو 2016	
56	الشيخ حمزة الديري (نائب سابق)	• استدعاء وتحقيق في 23 يونيو 2016 • استدعاء في 26يوليو 2016 • استدعاء في 7 أغسطس 2016	
57	الشيخ علي الشغل	• استدعاء وتحقيق في 12 أبريل 2017 • استدعاء في 2 أغسطس 2016	
58	الشيخ علي رحمة	• استدعاء وتحقيق في 25 يونيو 2016 • استدعاء وتحقيق في 12 أبريل 2017 • استدعاء في 2 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
59	الشيخ جميل العامر	• استدعاء في 2 أغسطس 2016 • استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016 • اعتقال في 26 أكتوبر 2016	
60	الشيخ علي المتغوي	• استدعاء ثم الإفراج في 3 أغسطس 2016	
61	الشيخ جاسم المطوع	• استدعاء في 26 يونيو 2016 • استدعاء في 5 أغسطس 2016	
62	الشيخ ابراهيم الانصاري	• استدعاء في 15 يونيو 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
63	الشيخ محمد صنقور	• استدعاء وتحقيق في 24 فبراير 2016 • استدعاء واعتقال في 17 يوليو 2016 والإفراج عنه في 18 يوليو 2016 • 28 يوليو 2016	• **منع من إقامة صلاة الجمعة**
64	الشيخ جاسم الخياط	• استدعاء وإيقاف في 24 يوليو 2016 لمدة يوم واحد	
65	الشيخ ابراهيم الستري	• استدعاء وتحقيق في 25 يونيو 2016	
66	السيد هاشم البحراني	• استدعاء في 16 يونيو 2016 • استدعاء في 7 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
67	الشيخ حسين المحروس	• استدعاء في 15 يونيو 2016 • استدعاء واعتقال في 9 أغسطس 2016 حتى 22 سبتمبر 2016	• **الحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لمدة 3 سنوات وغرامة 100 ألف دينار**
68	الشيخ باقر الحواج	• تحقيق وإحالة للنيابة في 14 يونيو 2016 • استدعاء ثاني في 16 يونيو 2016	
69	الشيخ محمود العالي	• استدعاء وتحقيق في 28 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2015 • استدعاء وتحقيق في 23 يونيو 2016	• **حكم عليه في 2 يناير 2018 بالحبس لمدة 6 اشهر**
70	الشيخ فاضل الزاكي	• استدعاء وتحقيق في 23 يونيو 2016 • الاعتقال والحكم عليه 6 أشهر وكفالة إفراج 100 دينار لوقف التنفيذ • استدعاء واعتقال في 7 أغسطس 2016 والحكم عليه 6 أشهر • الاستدعاء داخل السجن	• **أفرج عنه في 20 يونيو 2017** • **بعد انتهاء محكوميته في قضيتين**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
71	السيد محمد الغريفي	• استدعاء وإيقاف في 9أغسطس 2016 • اعتقال في 5 أكتوبر2016	• **الإفراج في 23 أغسطس 2016**
72	الشيخ سعيد العصفور	• استدعاء وإيقاف في 20 يوليو 2016 والافراج عنه في 27 يوليو 2016 • استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016	
73	الشيخ ياسين الجمري	• استدعاء في يوليو 2016	
74	الشيخ عبدالحكيم العرادي	• اعتقل في 17 مايو 2011 • استدعاء في 7 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
75	الشيخ محمد جواد الشهابي	• اعتقل في 4 أغسطس 2016	• **حكم عليه 6 أشهر** • **أفرج عنه في 2 فبراير 2017 بعد انتهاء محكوميته**
76	الشيخ علي الهملي	• استدعاء واعتقال في 7 أغسطس 2016	• **الحبس سنة**
77	السيد محسن الغريفي	• استدعاء في 7 أغسطس 2016	
78	الشيخ محمود العجيمي	• خلال عودته من العمرة وتم الافراج عنه لاحقا	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
79	الشيخ عبدعلي العالي	• استدعاء في 7 أغسطس 2016	
80	الشيخ عيسى المؤمن	• استدعاء واعتقال في 7 أغسطس 2016 حتى 28 سبتمبر 2016 واعتقل مجددا في نفس اليوم • حكم بالسجن لثلاثة أشهر في 24 نوفمبر 2016	• **أفرج عنه بعد انتهاء محكوميته**
81	الشيخ حبيب الدرازي	• استدعاء و اعتقال في 3 أغسطس 2016	• **الحبس سنتين**
82	الشيخ رجائي البارباري	• استدعاء في 9 أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
83	الشيخ ميثم السلمان	• اعتقل في 22 مارس 2011 • تم استدعاءه 24 مرة في عام 2016 • استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016 • استدعاء و تحقيق في 10أكتوبر 2016	
84	الشيخ هاني البناء	• الاستدعاء في 18 يونيو 2016 • استدعاء واعتقال في 30 أكتوبر 2016 وأفرج عنه في 3 نوفمبر 2016 • الاعتقال في 3 يوليو2017 أثناء زيارة ابنه في سجن حوض الجاف	• **اعتقال لمدة 9 أيام ثم أفرج عنه**
85	الشيخ كاظم درويش	• استدعاء في 4 يوليو 2017	• **توقيف أسبوعين على ذمة التحقيق**
86	الشيخ حسن القصاب	• استدعاء في 6 يوليو 217	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
87	الشيخ محمد المنسي	• استدعاء في مايو/ أيار 2014 • استدعاء في 7 أغسطس 2014 (لم يتواجد في البحرين) • اعتقال في 4 سبتمبر/ أيلول 2014 في المطار فور وصوله • اعتقل في 15 أبريل 2016 وحكم في 24 مايو2016 لمدة سنة • استدعاء في 21أبريل 2017م • استدعاء في 28 أبريل 2017م	• **الإفراج عنه بعد انتهاء محكوميته لمدة سنة**
88	الشيخ حسين مال الله	• اعتقل في 25 أبريل 2016	• **أفرج عنه في 2 مايو 2016**
89	الشيخ حسنين المهنا	• استدعاء في 28 يونيو 2017	• **التوقيف لمدة أسبوعين**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
90	الشيخ حسين الستري	• اعتقال في 20 يونيو2017	• **افرج عنه بتاريخ 3 يوليو 2017**
91	الشيخ صادق القطان	• استدعاء وتحقيق في 28 أكتوبر 2015 • الاستدعاء في 18 يونيو2016	
92	الشيخ عمار تيسير	• الاستدعاء في 18 يونيو 2017	
93	الشيخ محمود الساعي	• الاستدعاء في 18 يونيو 2017	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
94	السيد صادق الغريفي	• استدعاء واعتقال في 16 أكتوبر 2016 • استدعاء في 18 يونيو 2018	
95	الشيخ حسين المعلم	• الاستدعاء في 18 يونيو 2017	
96	الشيخ عبدالزهراء الكربابادي	• اعتقل في 28 أبريل 2017 بعد مداهمة منزله	• **أفرج عنه في 26 مايو 2017**
97	الشيخ عبدالنبي النشابة	• تم استدعاءه عدة مرات و آخرها في 22 اكتوبر 2017م	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
98	الشيخ محمد الصياد	• استدعاء وتحقيق في 12 أبريل 2017	
99	الشيخ محمد صالح القشعمي	• اعتقل في 9 فبراير 2017 بعد مداهمة منزله	• **موقوف على ذمة التحقيق**
100	الشيخ حسين الديهي	• استدعاء في 12 مارس 2013 • بلاغ رسمي بتحريك دعوى جنائية ضده في 31 أكتوبر 2016	
101	الشيخ حسين المعاميري	• استدعاء وتحقيق في 29 مايو 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
102	الشيخ عادل الشعلة	• حكم بتاريخ 1نوفمبر 2017	• **الحبس 6 أشهر**
103	الشيخ هاني البزاز	• حكم بتاريخ 1 نوفمبر 2017	• **الحبس 6 أشهر**
104	الشيخ عبدالمحسن ملا عطية الجمري	• استدعاء للتحقيق في 16 يونيو 2016 • استدعاء واعتقال في 16 أكتوبر 2016 حتى 18 أكتوبر ثم توقيفه مجددا في قضية مجهولة	
105	الشيخ سامي الخبّاز	• الاعتقال في 6 يوليو 2016 وأفرج عنه لاحقًا	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
106	الشيخ صادق الدرازي	• استدعاء في 3 أغسطس 2016	
107	السيد علي الدرازي	• استدعاء في 3 أغسطس 2016 • استدعاء في 3 اكتوبر 2017 وتوقيف اسبوعين على ذمة التحقيق	• **افرج عنه بعد انتهاء فترة التوقيف**
108	السيد محمود الوداعي	• استدعاء في يوليو 2016	
109	السيد حسن الغريفي	• استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
110	الشيخ محمد محسن العصفور	• استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016	
111	السيد مجيد العلوي	• استدعاء وتحقيق في 14أغسطس 2016	
112	الشيخ علي الطيار	• الاعتقال من منزله في 11 أغسطس 2016	• **افرج عنه بتاريخ 14 أغسطس 2016**
113	الشيخ هاني البلادي	• استدعاء وتوقيف 14 أغسطس 2016	• **حكم ثلاثة اشهر و افرج عنه بتاريخ 11 يناير 2017**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
114	السيد موسى الوداعي	• استدعاء 17أغسطس 2016	
115	الشيخ عبدالرسول البقالي	• استدعاء 17 أغسطس 2016	
116	الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي	• عدة استدعاءات و آخرها في 22 أغسطس 2016	
117	الشيخ محمد فؤاد المدوّب	• استدعاء وتحقيق في 5 أكتوبر 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
118	السيد هادي الوداعي	• استدعاء في 6 أكتوبر 2016	
119	الشيخ عباس ملا عطية الجمري	• استدعاء في 7 أكتوبر 2016 • استدعاء في 16 أكتوبر 2016	
120	الشيخ حسن الصيبعي	• استدعاء في يوليو 2016 • استدعاء في 12 أكتوبر • 2016	
121	الشيخ حسن العالي	• استدعاء في 18 نوفمبر 2012 • استدعاء في 16 أكتوبر 2016	

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
122	السيد فيصل الطالبي	• استدعاء في 16 أكتوبر 2016	
123	الشيخ إدريس العكري	• اعتقل في 20 مارس 2011م	• **أفرج عنه بتاريخ 28 نوفمبر 2012 بعد قضاء سنة مدة حكمه**
124	الشيخ عبدالعظيم المهتدي	• اعتقل في 11ابريل 2011م	• **افرج عنه في 28 نوفمبر 2012**
125	الشيخ جعفر الصيرفي	• اعتقل في 4 مايو 2011	• **افرج عنه في 23 اغسطس 2011**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
126	السيد محمد علي العلوي	• اعتقل في 10 ابريل 2011م	• **افرج عنه في 4 أغسطس 2011**
127	الشيخ عادل الجمري	• اعتقل في 29 ابريل 2011م	• **افرج عنه في 4 اكتوبر 2011**
128	السيد هادي الموسوي	• اعتقل في 29 ابريل 2011م	• افرج عنه في 4 اكتوبر 2011
129	السيد عدنان الموسوي	• اعتقل في 17 ابريل 2011م	• افرج عنه في 11 يوليو 2011

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
130	الشيخ ياسر الصالح	• تم اعتقاله عدة مرات آخرها بتاريخ 27 ديسمبر 2017	• **افرج عنه في 11 فبراير 2014**
131	الشيخ علي سليم	• اعتقال في 4 أبريل 2011	• **افرج عنه في 11 يوليو 2011**
132	السيد كامل الهاشمي	• استدعاء وتوقيف لمدة 12 يوما في 18 نوفمبر 2012 / أفرج عنه في 29 نوفمبر 2012 • استدعاء وإبلاغ منع من الخطابة في7 أغسطس/ آب 2014	• **يواجه حكماً بالسجن 3 أعوام**
133	السيد حسين الغريفي	• اعتقل في 16 مارس 2011	• **ساءت حالته الصحية وأوصلته إلى حافة الموت، وتركته مشلولاً مقعداً**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
134	السيد ياسر الساري	• 28 أكتوبر 2015	• **استدعاء للتحقيق**
135	الشيخ محمد الرياش	• 26 أكتوبر 2015	• **استدعاء للتحقيق**
136	سيد جابر الشهركاني	• 26 نوفمبر 2012	• **استدعاء للتحقيق**
137	سيد شبر البوري	• 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012	• **استدعاء للتحقيق**

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
138	الشيخ محمود طاهري	• 17 نوفمبر 2012	• استدعاء للتحقيق
139	الشيخ جعفر الصائغ	• 17 نوفمبر 2012	• استدعاء للتحقيق
140	الشيخ مهدي الكرزكاني	• 18 نوفمبر 2012	• استدعاء للتحقيق
141	الشيخ الياس المرزوق	• 18 نوفمبر 2012	• استدعاء للتحقيق

ت	الاسم	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
142	سيد علوي الشهركاني	• 20 نوفمبر 2012	• استدعاء للتحقيق
143	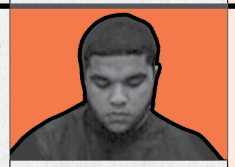 الشيخ احمد حمزة الكراني	• 23 مايو 2017	• لا يزال في التوقيف
144	الشيخ علي بدو	• 23 مايو 2017	• افرج عنه بعد اسبوعين

تصميم:

منشور من قبل

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

info@salam-dhr.org

salam_dhr UPRInfo